



Distr.
LIMITED

FCCC/CP/2007/L.1/Add.1
FCCC/KP/CMP/2007/L.1/Add.1
13 December 2007



الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة عشرة

بالي، ٣-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

البند ١٣ (أ) من جدول الأعمال

اختتام الدورة

اعتماد تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الثالثة عشرة

مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

الدورة الثالثة

بالي، ٣-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

البند ٢١ (أ) من جدول الأعمال

اختتام الدورة

اعتماد تقرير مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف

في بروتوكول كيوتو عن دورته الثالثة

مشروع تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الثالثة عشرة

المقرر: السيدة كارين نيكول سميث (بربادوس)

مشروع تقرير مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف

في بروتوكول كيوتو عن دورته الثالثة

المقرر: السيدة كارين نيكول سميث (بربادوس)

إضافة

أولاً - الجزء الرفيع المستوى

(البند ١٠ من جدول أعمال مؤتمر الأطراف)

(البند ١٨ من جدول أعمال مؤتمر الأطراف العامل بوصفه

اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو)

١ - افتتح رئيس مؤتمر الأطراف، ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، في الجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف والجلسة الرابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، الجزء المشترك الرفيع المستوى لمؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في دورته الثالثة.

٢ - وأشار الرئيس إلى أن العدد الكبير من رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في بالي هو شاهد على مدى خطورة وإلحاح تغيير المناخ وعلى صدق الغرض الذي يُبديه المجتمع الدولي تجاه المؤتمر.

ألف - بيان الأمين العام للأمم المتحدة

٣ - استمع المؤتمر في حفل الافتتاح إلى رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون. ويرد نص هذه الرسالة بالكامل في مرفق هذه الوثيقة^(١).

باء - بيان رئيس إندونيسيا

٤ - قال فخامة السيد سوسيلو بامبانغ يوزويونو رئيس إندونيسيا في ترحيبه بجميع المشاركين إن المندوبين تجتمعوا في هذا المؤتمر تحقيقاً لآمال أكثر من ستة بلايين نسمة يعيشون على سطح الأرض وباسم الأجيال المقبلة. وأشار إلى أن الأمر يتوقف كثيراً جداً على ما سيقدره هذا المؤتمر إن كان الناس سيعيشون في عالم أكثر دفئاً بمقدار درجتين مئويتين أو أشد حرارة بمقدار خمس درجات مما يمثل كارثة. إن التحدي المائل هو ترجمة الصيغة البسيطة "انبعاثات أقل، مصارف أكثر" إلى بناء مُعقد وإن كان طموحاً للتعاون الدولي بشأن تغير المناخ.

٥ - وأشار الرئيس الإندونيسي إلى أن البلدان المتقدمة، بالنظر إلى مسؤوليتها التاريخية عن الاحترار العالمي، وهي مسؤولية تقبلتها هي ذاتها، تحتاج إلى مواصلة تصدُّر الجهود في مجال تغير المناخ. فعليها أن تزيد كثيراً من جهودها لخفض انبعاثات غازات الدفيئة فيها وتعزيز تعاونها المالي والتكنولوجي مع البلدان النامية، بما يشمل مجال حماية الغابات. وتحتاج البلدان النامية من جانبها إلى الالتزام بمسار للتنمية المستدامة وذلك بدمج قضايا البيئة في صلب خطط تنميتها الوطنية، كما ينبغي على البلدان التي بها غابات أن تحافظ عليها وتتوسع فيها. وتحتاج البلدان النامية ذات النمو الاقتصادي العالي إلى التخطيط لتنمية منخفضة الكربون على المدى الطويل، مستفيدةً من سوق الكربون سريع

(١) سيشكل المرفق جزءاً من التقرير النهائي الذي يُستكمل بعد الدورة.

التوسع. ويمكن للبلدان المتقدمة والنامية أن تتعاون معاً على تعميم التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيف معه في استراتيجيات تنميتها الوطنية وأن تتعلم كيفية تحقيق نمو اقتصادي أعلى دون إنتاج انبعاثات أعلى.

٦- وأشار إلى أن التغيّرات في السياسة العامة ينبغي أن تقودها الحكومات والسوق، فأكد على أهمية الاجتماعات الخاصة لوزراء التجارة والمالية التي تُعقد في بالي في تواز مع مؤتمر الأمم المتحدة لتغيّر المناخ. وأبرز الرئيس يوضويونو الجهود التي بذلتها إندونيسيا للتخفيف من آثار تغيّر المناخ، وشملت برامج وسياسات لحفظ الغابات المطيرة لزيادة حصة مصادر الطاقة البديلة والمتجددة، والتشجيع على استخدام أنواع الوقود الأحفوري بكفاءة. ودعا في ختام كلمته إلى أن تشكّل جميع الجهود المبذولة من البلدان المتقدمة والنامية جزءاً من إطار مترابط متعدد الأطراف وقال إنه من المهم للغاية أن يُصدر هذا المؤتمر "خريطة طريق بالي" تخط الطريق أمام اعتماد اتفاق مع نهاية عام ٢٠٠٩.

جيم - بيان الأمين التنفيذي

٧- قال الأمين التنفيذي إن ذروة الاهتمام بالمناخ جاءت على نحو حاسم في عام ٢٠٠٧ حيث وصل الزخم السياسي والوعي العام العالمي بتغيّر المناخ إلى أعلى درجاته. وقد أوصل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ رسالة لا يمكن لأي فرد أن يُخفق في فهمها وتؤكد أن تغيّر المناخ يقع بسبب أنشطة البشر؛ وأن تأثيراته خطيرة سيحس بها كل فرد بطريقة أو أخرى مع تحمّل الفقراء العبء الأكبر. وأضاف أن هناك وسائل يمكن بها معالجة هذه المشكلة تتمثل في اتخاذ إجراء فوري ومتصافر لتجنب بعض الإسقاطات الأشد وبالاً.

٨- أما في حالة عدم اتخاذ أي إجراء، فإن آثار تغيّر المناخ قد تغرق العالم في صراع. فقد يشهد عام ٢٠١٠ عدداً يصل إلى ٥٠ مليون من المشردين بيئياً نتيجة تغيّر المناخ والتصحر واجتثاث الحراج. ومن شأن التنافس على الماء والطاقة والغذاء أن يؤدي إلى مزاحمة عرقية وصراعات إقليمية.

٩- وتلبية للزيادة الجذرية على الطلب على الطاقة في العالم، هناك حاجة إلى استثمار مبلغ ٢٠ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة حتى عام ٢٠٣٠. والتحدي هو تغيير مسار "ناقلة الاستثمار العملاقة" هذه في اتجاه خفض الانبعاثات. وإلا فسوف تزداد الانبعاثات العالمية بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ بدلاً من تقليلها بنسبة ٥٠ في المائة كما هو مطلوب. ومن أجل تغيير وجهة مستقبل العالم نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات، تحتاج الأطراف الحاضرة هذا المؤتمر إلى الشروع في مفاوضات رسمية والاتفاق على جدول أعمال طموح وتحديد عام ٢٠٠٩ باعتباره المهلة الأخيرة للمفاوضات.

دال - بيان رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ

١٠- أشار السيد راجندرا باتشوري رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ، في بيان بالفيديو أُذيع في افتتاح الجزء الرفيع المستوى، إلى أن تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي قد استُكمل بإصدار تقريره التوليقي في فالنسيا بإسبانيا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقد عرض التقرير التوليقي النتائج المجمعة لتقارير الأفرقة العاملة الثلاثة داخل إطار متكامل ولذا فإنه يُعدّ وثيقة مناسبة للسياسة العامة إلى حد بعيد. وأبرز السيد باتشوري بعض النتائج الرئيسية للتقرير التقييم الرابع. وأكد على أهمية التغيرات التي حدثت في النظام المناخي في

القرن العشرين، بما في ذلك حدوث زيادة ملموسة في متوسط درجات الحرارة في العالم، والزيادات الكبيرة في التهطل في بعض أنحاء العالم وندرة أكبر في المياه في أنحاء أخرى.

١١ - وأفادت إسقاطات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن متوسط درجات الحرارة في العالم سترتفع مع نهاية هذا القرن بمقدار ٢,٥ درجة مئوية على الأقل عن مستوياتها في بداية القرن العشرين. وستكون لهذه الزيادة آثار مُقلقة على كل مناطق العالم، بما يشمل زيادة نُدرة المياه، والتأثيرات المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر وحدوث زيادة مأساوية في خطر إبادة أصناف نباتية وحيوانية. وتنتشر في كل أنحاء العالم مواقع يمكن أن تؤدي فيها الفيضانات الساحلية و آثار ارتفاع مستوى سطح البحر إلى جعل مناطق بعينها معرضة لخطر إلى حد كبير. وهذا يشمل مُدناً في مناطق الدلتا الضخمة مثل شانغهاي وكلكتا وداكا.

١٢ - وأكد السيد باتشوري أن كل الآثار الضارة لتغير المناخ يمكن تلافيها أو تقليلها إلى أدنى حد إذا ما أُتخذت في القريب العاجل إجراءات فعالة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. كما أكد أن تكلفة التخفيف ليست عالية للغاية. ومن أجل تثبيت الزيادة في درجات الحرارة عند ٢-٢,٤ درجة مئوية كحد أقصى يتعين تثبيت مستويات تركيز غازات الدفيئة عند ٤٤٥-٤٩٠ جزء من المليون من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. إن تكلفة تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠ ستصل إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٠,١٢ في المائة سنوياً بل يمكن خفض هذه النسبة كثيراً من خلال تطوير تكنولوجيات جديدة. وثمة حاجة إلى البدء في خفض مستويات الانبعاثات في موعد أقصاه عام ٢٠١٥، وكلما كان المهبوط أشد حدة قلَّت خطورة الآثار الناجمة خلال فترة من الزمن.

١٣ - وأعرب السيد باتشوري في ختام ملاحظاته عن اعتقاده بأن التبصُّر والحكمة ومستقبل المجتمع البشري تفرض بوضوح ضرورة اتخاذ تدابير للتخفيف على وجه الاستعجال. وقال إن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يضع أمام الأطراف النتائج التي خلص إليها تقرير التقييم الرابع وأن على الأطراف أن تقرّر كيف يمكنها الاستفادة من هذه النتائج.

هاء - بيانات رؤساء الدول أو الحكومات

١٤ - أدلى السيد كيفن مايكل رود رئيس وزراء أستراليا ببيان أيضاً في افتتاح الجزء الرفيع المستوى. وقال إنه وقَّع، في أول إجراء له كرئيس للوزراء، صك أستراليا الرسمي للتصديق على بروتوكول كيوتو وسلمه إلى الأمين العام. ووصف تغير المناخ بأنه يشكل التحدي الواضح لأجيالنا وأن أستراليا تدرك أن التنمية لها أولوية عليا. واعترف بمسؤولية البلدان المتقدمة في مساعدة البلدان النامية. وذكر أن حكومته تلتزم بخفض انبعاثات أستراليا من غازات الدفيئة بنسبة ٦٠ في المائة عن مستويات عام ٢٠٠٠ بحلول عام ٢٠٥٠. وأعرب عن توقعه بأن تعتمد جميع البلدان المتقدمة مجموعة أخرى من الأهداف الملزمة في مجال خفض الانبعاثات، مضيفاً أن على البلدان النامية أن تؤدي دورها بالتزامات محددة للعمل في هذا المجال.

١٥ - وأعرب السيد لي هسيين لونغ، رئيس وزراء سنغافورة عن اعتقاده بأنه في غياب إجراءات التصدي لتغير المناخ، يمكن أن تشهد النظم الإيكولوجية والمجتمعات البشرية اختلالات كبرى خلال الأعوام ال ٥٠-١٠٠ المقبلة وربما قبل ذلك. وشدد على الحاجة إلى البناء على بروتوكول كيوتو ووضع نهج عملي وفعال بعد نفاذ فترة

الالتزام الأولى بموجب بروتوكول كيوتو في عام ٢٠١٢. وقال السيد هسيين لونغ إن إطار ما بعد عام ٢٠١٢ يحتاج إلى التزام ومشاركة جميع البلدان تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما ينبغي الإقرار بأهمية النمو الاقتصادي ومراعاة الاختلافات في الظروف والقيود الوطنية. واحتتم ملاحظاته بالقول بأن سنغافورة وكل أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ستسهم في الجهد العالمي المبذول لمكافحة تغير المناخ، وأنها ملتزمة "بخرطة طريق بالي" تتسم بالطموح وتوصل إلى نظام فعال بعد عام ٢٠١٢.

١٦- وأشار السيد مايكل سوماري رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة إلى أن بابوا غينيا الجديدة تعاني بالفعل من آثار تغير المناخ، ودعا إلى تصدُر الجهود فوراً في هذا المجال. وقال إنه لكي تتصدى الأطراف لتغير المناخ، فإنها تحتاج إلى: (١) وضع هدف مشترك لخفض تركيزات غازات الدفيئة بمعدل أكبر في الغلاف الجوي؛ (٢) تعميق التزامات البلدان الصناعية بخفض الانبعاثات؛ (٣) توسيع الأطر الحالية وإضافة أطر جديدة توفر حوافز إيجابية للبلدان النامية؛ (٤) شن نظام عالمي للحوافز لتقليل الانبعاثات من احتثاث الحراج وتدهور الحراجة؛ (٥) رفع مستوى تمويل التكيف لحماية الأجيال المقبلة؛ (٦) تعبئة موارد كافية مستدامة يمكن التنبؤ بها. وأشار إلى أن البلدان النامية على استعداد للإسهام بالمثل في تحقيق هدف مشترك، وقال إن الأطراف في حاجة إلى استغلال الإرادة السياسية للانتقال إلى ما بعد بروتوكول كيوتو.

١٧- وقال السيد توماس ريمغساو رئيس بالاو إن الأطراف أخفقت جماعةً في التصدي بكفاية لقضية تغير المناخ. فما زالت مستويات غازات الدفيئة تزداد عبر كوكبنا لأن الأطراف لم تحقق الالتزام الأصلي للاتفاقية. وأعرب عن اعتقاده بأن المجتمع الدولي يحتاج إلى إقرار لتعهد أخلاقي يلتزم بتخصيص مستوى مناسب من التمويل للبلدان النامية الصغيرة والمعرضة للخطر. وأكد على الحاجة إلى الاعتراف بآثار تغير المناخ على حقوق الإنسان. وأشار إلى إعلان مالي بشأن البعد البشري لتغير المناخ في العالم، فأكد على الحاجة إلى إدراج البعد البشري في جدول الأعمال المقبل لتغير المناخ. وأبرز الجهود التي بذلتها دول نامية جزرية صغيرة للتكيف للآثار الضارة لتغير المناخ.

١٨- وأشار السيد مأمون عبد القيوم رئيس ملديف إلى أن تغير المناخ أصبح واقعاً يومياً في ملديف ودول جزرية أخرى صغيرة. وقال إن تغير المناخ بالنسبة لهذه الدول ذات الموارد المالية الهزيلة والقدرة المحدودة على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، أصبح القضية الواضحة للقرن الواحد والعشرين. وشدد السيد عبد القيوم على الحاجة إلى التركيز على البعد البشري لتغير المناخ وخاصة حقوق الإنسان والأمن والرفاهة. وقال إن مجلس وزراء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي اعتمد إعلان الرابطة المعني بتغير المناخ. وقد عهّدت إليه رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي مسؤولية عرض هذا الإعلان على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في بالي. وأشار إلى أن عملية بالي تحتاج إلى وضع هدف واضح طويل الأجل لتثبيت النظام المناخي وضمان كبح الزيادات في درجات الحرارة عند مستويات معقولة. وأكد أن الزيادة حتى بمعدل درجتين مئويتين عن المستويات قبل الصناعية ستحدث آثاراً مدمرة على الدول الجزرية الصغيرة.

[يُستكمل فيما بعد]

واو - بيانات الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود

[يُستكمل فيما بعد]

ثانياً - بيانات المنظمات المشاركة بصفة مراقب

(البند ١١ من جدول أعمال مؤتمر الأطراف)

(البند ١٩ من جدول أعمال مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع

الأطراف في بروتوكول كيوتو)

ألف - بيانات هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

١٩ - لدى افتتاح الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أدلى ببيانات كل من رئيس البنك الدولي والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، (متحدثاً باسم منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة)، والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي، والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ووكيل الأمين العام والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.

[يُستكمل فيما بعد]

باء - بيانات المنظمات الحكومية الدولية

[يُستكمل فيما بعد]

جيم - بيانات المنظمات غير الحكومية

[يُستكمل فيما بعد]

المرفقات

[يُستكمل فيما بعد]
